

فان قيل كيف جعلت ثلثة اشهر مكان خمسة وانما جعل
اسم القريتين في ثلثة اشهر فافقوا الدلائل فثلاثة اشهر من
اجل الحمل فانه لا يقين في قول من قال ان عمر بن عبد العزيز سأل عن ذلك
وجمع اهل العلم والقوا بما اخبروا ان الحمل لا يقين في قول من يكتنه اشهر
فلم يسمع من ذلك في الاصح فوالله يوسف بن عبد الله بن يوسف في انما لفظه في
بعض ما علقه في بعض يوم مضى مع عدد الف في اخره في الف في يوم صار
بعد ما مضى في يوم فبين حينئذ ما لا ير القوم وقالوا هذا مع
عند النساء ما اشهر والاعرف فيه انتهى كلامه وعنه رواية ثالثة
انها تستبرأ من شهر ونصف فانه قال في رواية حبان بن اعطى ان
لا تحيض خمسة واربعين ليلة والحاصل ان الحمل لا يلد الا في ثلثة اشهر
المطرفة لا يلد الا في ثلثة اشهر ووجه هذا القول انها لو طافت
وهو ايسر اعتدلت شهر ونصف في رواية فلا تستبرأ من الشهر
بعد القدر اولى وعنه رواية رابعة انها تستبرأ من شهرين حبان
القاضي عنه واستشكلها الشافعي حبان حتى قال صاحب الفقه في غير ذلك
وجهاً قال لو كان يستبرأ من شهرين كان يستبرأ من الشهرين ونحوه
ولم يعل عليه تأييداً ووجه هذه الرواية انها تعتبر بالمطرفة ولو طافت في
امه كانت عدتها شهرين هذا هو المسهور عن احد واجتهد في قول
ابن عمر رضي الله عنهما وهو الصواب لان الشهر لنا القدر عد
دانما القدر قران فبدلها شهران وانما صرنا بالاستبرأ من الشهرين
بحيضة فانها عظام على برانها من الحمل والحاصل ان الشهرين والحاصل
لم يزل يظهر فيها برانها وهو ما يشهد ان ثلثة اشهر في الشهرين
او في ثلثة اشهرات على البراه في حق الاستبرأ او في ثلثة اشهرات
الرواية وعنه بالراجح من الدلائل انما اشهر واحد وهو الذي عليه
ايما النصر وتبينه وفي جعل عدته استبرأ من ثلثة اشهر تسوية بين
وتبين الجرح وجعلها شهرين تسوية بينها وبين المطلقة فان

او لمدد بها شهر فان البدر الحام والشارع قد اعتبر في هذا
البدر في نظير الامه وهو الجرح واعتبره الصحابة في ايامه المطلقة
فصغر عمر من الخطاب انه قال عدتها حيضتان فان لم تكن تحيض
فشهران اذ حيض به احد وقد نص احد في اشهر الروايات عن علي
انها اذا ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه اعتدلت بعشر اشهر
تسعة الحمل وسهر مكان الحيضه وعنه رواية ثالثة تعتد بسنة
هذه طريقه الشيخ ابي محمد في احد ما جعلها من الحيضه شهر
لان اعتبار تكرارها في الايسر لتعلم برانها من الحمل وعلو برانها من غير ذلك
مدته جعل الشهر مكان الحيضه على فوق التيسر وهذا هو الذي ذكره
الحرف في مقابله الايسر وبعض من ارتفع حيضها ما وان كانت ربيعية
ثلاثة اشهر وان ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه اعتدلت تسعة
اشهر الحمل وشهر مكان الحيضه واما السراج ابو البركات في جعل الخلاف
في التاخر في حيضها كالحلاف في الايسر وجعل في الروايات لا بعد
غالب ذلك الحمل تسوية بينهما واما الايسر في الجرح والاشهر
عنه شهر وعنه مع ثلثة اشهر وعنه شهرين وعنه شهر ونصف
وان ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه فمد له بعد تسعة اشهر
وطريقه الحرف في السير ابي محمد وهو الذي اخبرنا من الاكثاف شهر
هو الذي البه الشيخ في الفقه فانه قال ووجه استبرأ بها شهر
ان الله جعل الشهر مكان الحيضه ولد لا يختلف الشهر والحضاض
فكانت عدته الجرح الايسر ثلاثة اشهر مكان الثلاثة قرو وعده الايسر
شهرين مكان القرو في كلامه المستبرأ التي ارتفع حيضها عسره
اشهر تسعة الحمل وشهر مكان الحيضه فيجب ان يكون مكان الحيضه
هنا شهر كما في حق من ارتفع حيضها فانها بعد وحدث ما روى
البهارة وهو يوم تسعة اشهر فلما واهنا ما يد على البراه وهو
الايسر واستوياد كراهية صلى الله عليه وسلم في اليسر في كراهية